



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



The Hashemite Kingdom of Jordan

المملكة الأردنية الهاشمية

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.9% بالأسعار الثابتة في عام 2018 مقارنة بعام 2017

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة نتائج التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2018، حيث أظهرت النتائج نموًا بلغت نسبته 1.9% مقارنة بعام 2017.

أظهرت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 نموًا إيجابيًا في معظم القطاعات الإنتاجية مقارنة بعام 2017. حيث حقق قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية أعلى معدل نمو في عام 2018 بلغت نسبته 3.8%، تلاه قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الزراعة اللذان حققا نموًا بلغت نسبته 3.2% لكل منهما، ثم تلاه قطاع المالية والتأمين والعقارات بمعدل نمو بلغ 2.9%، ومن ثم قطاع الكهرباء والمياه بمعدل نمو 2.2%.

وعلى صعيد المساهمات القطاعية في معدل النمو المتحقق لعام 2018 والذي بلغ 1.9% مقارنة بعام 2017، فقد ساهم قطاع المالية والتأمين والعقارات بما مقداره 0.64 نقطة مئوية، في حين ساهم كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والتخزين والاتصالات بما مقداره 0.27 نقطة مئوية لكل منهما، وساهم قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بما مقداره 0.25 نقطة مئوية، ثم قطاع الزراعة بما مقداره 0.17 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق.

جدول 1: مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018

المساهمة في النمو المتحقق*	المساهمة القطاعية %	القطاع
0.17	5.4	الزراعة
0.01	2.2	الصناعات الاستخراجية
0.27	18.9	الصناعات التحويلية
0.08	3.5	الكهرباء والمياه
0.01-	2.9	الإنشاءات
0.12	9.7	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
0.27	8.5	النقل والتخزين والاتصالات
0.64	22.6	المالية والتأمين وخدمات الأعمال
0.25	6.6	الخدمات الاجتماعية والشخصية
0.15	13.2	منتجو الخدمات الحكومية
0.16-	6.2-	تكاليف الخدمة المحتسبة
0.13	11.0	صافي الضرائب على المنتجات
1.9	%100	المجموع

*المساهمة بالنقاط المئوية.

**هذا وتقوم دائره الاحصاءات العامه بمراجعته شامله لتقديرات الناتج المحلي الاجمالي من حيث تحديث البيانات وفق احدث المنهجيات المتبعه دوليا.

وقد أظهرت التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الرابع من عام 2018 نموًا بلغت نسبته 1.8% مقارنة بالربع الرابع من عام 2017.

أما على صعيد معدلات نمو القطاعات الإنتاجية، فقد أظهرت التقديرات بأن معظم القطاعات قد حققت نمواً إيجابياً خلال الربع الرابع من عام 2018 مقارنة بذات الربع من عام 2017. وتشير النتائج إلى أن كل من قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية قد حققا أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة بلغت نسبته 3.6% لكل منهما، تلاهما قطاع الزراعة الذي نما بمعدل بلغت نسبته 3.1%، ثم تلاه قطاع المالية والتأمين والعقارات بمعدل نمو بلغ 2.7%، ومن ثم قطاع الكهرباء والمياه بمعدل نمو 1.8%. وعلى صعيد المساهمات القطاعية في معدل النمو المتحقق خلال الربع الرابع من عام 2018، فقد ساهم قطاع المالية والتأمين والعقارات بما مقداره 0.58 نقطة مئوية، في حين ساهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بما مقداره 0.31 نقطة مئوية، وساهم كل من قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات

الاجتماعية والشخصية بما مقداره 0.24 نقطة مئوية لكل منهما، ثم قطاع الزراعة بما مقداره 0.21 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق.

جدول 2: مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من عام 2018

المساهمة في النمو المتحقق*	المساهمة القطاعية %	القطاع
0.21	7.0	الزراعة
0.08-	2.3	الصناعات الاستخراجية
0.24	19.4	الصناعات التحويلية
0.07	3.8	الكهرباء والمياه
0.01-	3.0	الإنشاءات
0.09	8.1	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم
0.31	8.8	النقل والتخزين والاتصالات
0.58	21.9	المالية والتأمين وخدمات الأعمال
0.24	6.7	الخدمات الاجتماعية والشخصية
0.17	14.8	منتجو الخدمات الحكومية
0.16-	7.0-	تكاليف الخدمة المحتسبة
0.10	9.8	صافي الضرائب على المنتجات
1.8	%100	المجموع

*المساهمة بالنقاط المئوية.

**هذا وتقوم دائره الاحصاءات العامه بمراجعته شامله لتقديرات الناتج المحلي الاجمالي من حيث تحديث البيانات وفق احدث المنهجيات المتبعه دوليا.